التمويل الإسلامي مؤهل للعب دور رئيسي في توفير التمويل والصكوك الورقة الرابحة

«بيتك للأبحاث» 53 تريليون دولار كلفة مشاريع البنية التحتية في العالم حتى 2030

■ لاتزال مصر في خضم الموافقة على الإطار التنظيمي لإصدار الصكوك

■ ماليزيا والسعودية والإمارات أكثر الدول استفادة من الصكوك في تمويل المشاريع

■ تركيا تخطط لإنفاق 60 مليار دولار على تنمية القطاع خلال العام الحالي

كشف تقرير اصدرته شركة «بيتك للابحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» ان هناك حاجة إلى 53 تريليون دولار لتلبية الطلب العالمي على البنية التحتية حتى 2030، وان إجمالي رأس المال الذي تم ضخه من قبل صناديق اسهم البنية التحتية غير المدرجة في البورصة التي تعمل على المستوى الدولي بلغ 200 مليار دولار منذ 2004، مشيرا إلى ان التمويل الاسلامي لديه فرص عديدة للمساهمة بحصة كبيرة في تمويل هذه المشاريع في ظل النمو المتوالي لهذا القطاع والطلب المتزايد عليه حول العالم.

ونوه التقرير إلى انه يمكن الاستفادة من سوق الصكوك في تحسين هيكل رأس المال وحجم السيولة في دول مجلس التعاون الخليجي والشركات الآسيوية والعديد من الدول الافريقية، خاصة تلك التي تعمل في الصناعات المرتكزة على تكثيف رأس المال، مثل البنية التحتية، حيث يمكن أن توفر سوق الصكوك لهذه الشركات تمويلات طويلة المدى من خلال مصادر تمويل مختلفة، وانه في حالة محافظة التمويل الاسلامي على المعدلات المرتفعة حاليا من النمو، فمن المتوقع أن تصل الأصول المالية الإسلامية إلى 1.9 تريليون دولار في 2013 و 6.5 تريليونات دولار في عام 2020.. وفيما يلي التفاصيل.

وقال التقرير: أصبح تمويل مشاريع البنية التحتية أحد قطاعات الأعمال المنتشرة حول العالم. وفي الوقت الذي تركز فيه غالبية استثمارات البنية التحتية على الجانب المحلي، نجد مصادر تمويلها يزداد على المستوى الدولي. ووفقا لتقرير آخر التوجهات العالمية للبنية التحتية لعام 2013 الصادر عن فرونتير إيكونوميكس، فإن إجمالي رأس المال الذي تم ضخه من قبل صناديق أسهم البنية التحتية غير المدرجة في البورصة «والتي تعمل على المستوى الدولي» تقارب الـ200 مليار دولار منذ 2004. ونظرا لأن قطاع البنية التحتية يحتاج إلى تمويل العديد من الاستثمارات بمبالغ ضخمه، فإنه يتطلب جذب مصادر تمويلية على المستويين المحلي والعالمي، كما أن هناك عددا كبيرا من مشاريع البنية التحتية في حاجة إلى البناء أو إعادة البناء أو التحديث خلال العقدين المقبلين.

وفي تقرير عن البنية التحتية حتى عام 2030 «صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2006-2007»، قدرت المنظمة أن هناك حاجة إلى 53 تريليون دولار تقريبا لتلبية الطلب العالمي على البنية التحتية من عام 2007 حتى 2030 على مستوى العالم. وبالرغم من ذلك، فان التقييمات الجديدة التي نشرت في تقرير احتياجات البنية التحتية في قطاع النقل الاستراتيجي حتى عام 2030 اشارت إلى أن الاحتياجات الاستثمارية في البنية التحتية العالمية في المطارات والموانئ والسكك الحديدية ونقل وتوزيع النفط والغاز فقط يمكن ان تصل إلى ما يزيد عن الـ 11 تريليون دولار في الفترة ما بين 2009 و 2030.

وهناك احتمالية إلى زيادة متطلبات الاستثمار في البنية التحتية في الاقتصادات سريعة النمو النامية، مما يعكس الحاجة إلى زيادة مشاريع البنية التحتية الجديدة وتزايد الحاجة إلى إجراء عمليات الصيانة للمشاريع القائمة.

ووفقا لمصادر رسمية، تخطط تركيا لإنفاق 60 مليار دولار على تنمية البنية التحتية في 2013. وهذا يشمل الانتهاء من نفق مرمرة تحت ضفاف البوسفور وبناء المطار الثالث باسطنبول، والذي سوف يبدأ هذا العام. وتشير التقديرات إلى أن المطار سيسمح بمرور نحو 150 مليون مسافر سنويا من خلاله، وفي إطار استعدادها لاستضافة بطولة كاس العالم لكرة القدم 2022، تعتزم قطر زيادة الانفاق الحكومي ليصل إلى 57.8 مليار دولار «210.6 مليار ريال قطري» خلال السنة المالية 2014/2013، وذلك من أجل تنفيذ البرامج الضخمه لمشاريع البنية التحتية. وبالإضافة إلى جهودها الرامية لبناء استادات جديدة، فمن المتوقع أن يتم إنفاق 140 مليار دولار تقريبا في مشاريع البنية التحتية في قطر حتى عام 2022 وذلك لإنشاء نظام السكك الحديدية بالإضافة إلى إنشاء مطار جديد وميناء بحري وإعداد طرق رئيسة جديدة بأطوال تبلغ مئات الكيلومترات.

وبالنسبة للدول الآسيوية، تعد ماليزيا واندونيسيا أحد النماذج التي تنفق بسخاء على البنية التحتية. فقد خصصت ماليزيا مبلغ 47.8 مليار رينجيت ماليزي تقريبا لهذا الغرض في عام 2013. وتم تخصيص ما مجموعه 30 مليارا رينجيت للبنية التحتية في القطاع الاقتصادي: 11.1 مليار رينجيت للقطاع الاجتماعي والذي يشمل التعليم والتدريب والرعاية الصحية والإسكان والتنمية المجتمعية؛ ومبلغ 4.6 مليار رينجيت للقطاع الأمني. وحتى تقوم إندونيسيا بتسريع نموها الاقتصادي، تقوم الحكومة بتوفير المزيد من التمويل لتطوير البنية التحتية ولتسهيل توزيع السلع، في مشروع الموازنة لعام 2013، تم تخصيص ما مجموعه 193.8 تريليون روبية اندونيسية لمشاريع البنية التحتية. وقد زاد الإنفاق الحكومي على المشاريع الكبرى، والتي تشمل تخصيص مبلغ لإنشاء موانيء بحرية، بمبلغ 216 تريليون روبية اندونيسية «23 مليار دولار» في 2013.

ويتوقع أن تدعم سوق الصكوك في 2013 من خلال المشاريع المتراكمة للبنية التحتية فضلا عن الحاجة إلى التمويل في دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك في مختلف المناطق الآسيوية، ويرجع ذلك إلى أن الإنفاق على البنية التحتية كان أحد أهم العوامل الرئيسة وراء تحفيز النمو الاقتصادي في هذه المناطق على مدى العقد الماضي. ويتم توجيه جزء كبير من استثمارات البنية التحتية في قطاع النقل في إطار الجهود الرامية إلى تحويل هذه المناطق إلى محور جوهري للنقل على الصعيد الدولي. وهناك استثمارات كبيرة يتم ضخها في المطارات والموانئ البحرية بالإضافة إلى الاستثمار في السكك الحديدية ومشاريع الطرق الجديدة. وقد سيطرت ماليزيا على أغلب قطاع البنية التحتية خلال السنوات الأخيرة بإجمالي مبلغ 55.1 مليار دولار تم استغلالها في الفترة ما بين 2001 وحتى مارس 2013، تلتها في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة بإجمالي مبلغ 8.9 مليارات دولار ثم المملكة العربية السعودية بإجمالي مبلغ 6.5 مليارات دولار للإصدارات عن نفس الفترة.

ويمكن الاستفادة من سوق الصكوك في تحسين هيكل رأس المال وحجم السيولة في دول مجلس التعاون الخليجي والشركات الآسيوية، خاصة تلك التي تعمل في الصناعات المرتكزة على تكثيف رأس المال، مثل البنية التحتية، حيث يمكن أن توفر سوق الصكوك لهذه الشركات تمويلات طويلة المدى من خلال مصادر تمويل مختلفة.

وهناك بعض العقبات تواجه المؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المشاريع. وأولها عدم استقرار البيئات التنظيمية والسياسية في معظم البلدان الإسلامية. وقضايا السيولة في الصناعة المالية الإسلامية حيث تقف عائقا ضد التمويل الجدي للمشاريع الإسلامية في حالة عدم وجود سيولة، بالاضافة إلى محدودية قدرات المؤسسات المالية الإسلامية في بعض الاحيان ونقصد هنا من الناحية المالية والفنية.

ويمكن للتمويل الإسلامي للمشاريع أن يحدث فرقا جوهريا وذلك من خلال سد الفجوات التمويلية. وأن يتيح تمويل مشاريع ذات جدوى من الناحيتين الاقتصادية والتقنية، والتي ليس هناك سبيل لتمويلها من خلال عمليات التمويل التقليدية لاعتبارات غير تجارية. وهناك احتمالية كبيرة أن يحدث تمويل المشاريع الإسلامية فرقا كبيرا فيما يتعلق بحجم المخاطر التي تتعرض لها المشاريع، فربما تكون المصارف الإسلامية قادرة على تحمل بعض أنواع المخاطر، مثل مخاطر عبر الحدود أو مخاطر العمل في بلدان مختلفة.

وقد ارتفعت وتيرة تطور التمويل الإسلامي بصورة كبيرة على مدار العقود الثلاثة الماضية، و أدى النمو غير المسبوق الذي شهده قطاع التمويل الإسلامي خلال السنوات الأخيرة إلى تحوله من كونه بديلا تقليديا إلى منافس رئيس.

ويكفي أن نقول أن التمويل الإسلامي أصبح اليوم عنصرا مهما من عناصر نظام التمويل العالمي. ونظرا لتطور التمويل الإسلامي في صورة آلية متكاملة داخل عملية التمويل الحديثة، فإنه يقدم حلولا تمويلية مستدامة وأكثر انصافا، وبرز دور التمويل الإسلامي كبديل قوي لعمليات التمويل التقليدية وأصبحت المنتجات والخدمات تقدم من قبل أكثر من 600 مؤسسة مالية إسلامية في 75 دولة مختلفة حول العالم.

ولا تزال مصر في خضم الموافقة على الإطار التنظيمي لدعم اول إصدار للصكوك لدى البلاد، في حين تقوم دبي حاليا بصياغة إطار قانوني مركزي للرقابة على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمعاملات التي تقع ضمن هذا الإطار، بهدف تعزيز نمو صناعة التمويل الإسلامي في الإمارات لأول مرة بحلول نهاية هذا العام، وسيخدم الإطار القانوني المركزي مسعى الإمارات لتصبح واحدة من افضل الاقتصادات في العالم من خلال تحفيز وتشجيع دور البلاد كمركز عالمي للتمويل الإسلامي. وتعد سلطنة عمان آخر بلد من دول مجلس التعاون الخليجي الست من حيث تبني قطاع التمويل الإسلامي، حيث قررت السلطنة خلال العام الماضي تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال تطوير التشريعات اللازمة وإصدار التراخيص للبنوك والنوافذ التي تعمل وفقا للشريعة الإسلامية بصورة كاملة. وقد انصب تركيز عمان على إنشاء سوق الصكوك بالسلطنة من أجل الاستفادة من السيولة الإقليمية ودعم التمويلات الحكومية.

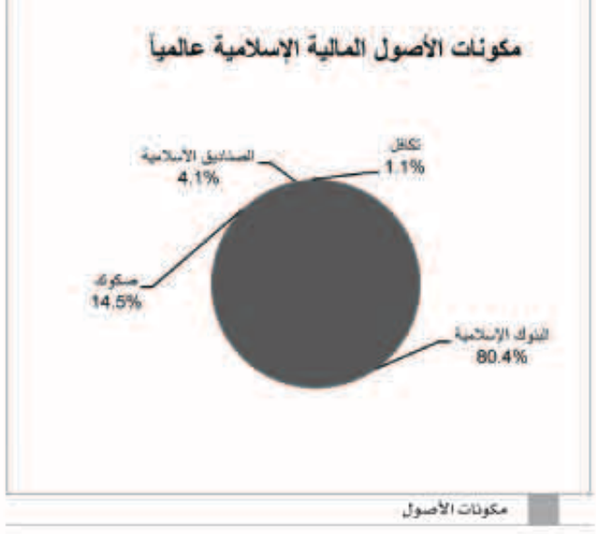

مكونات الأصول

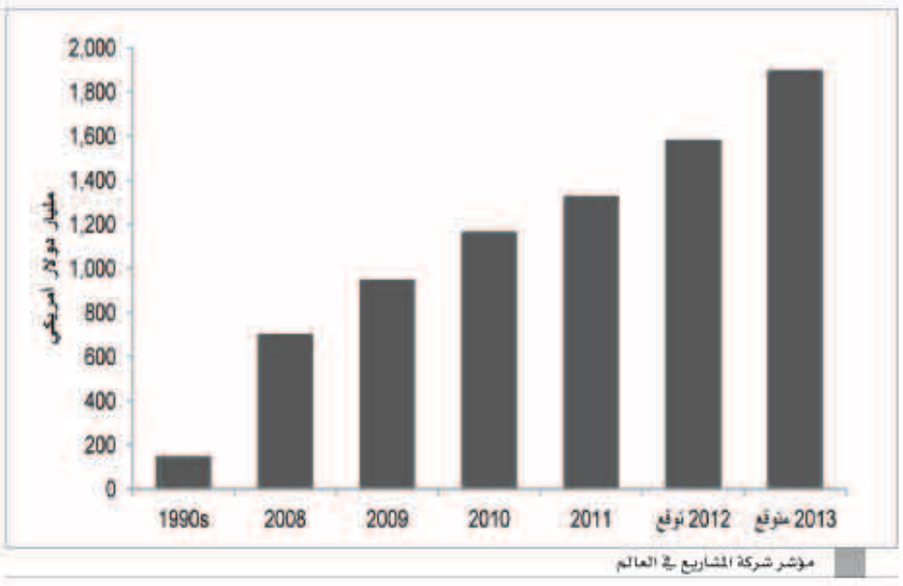

مؤشر شركة المشاريع في العالم

إصدارات الصكوك

الاقتصاد العالمي يمتلك فائضاً من السيولة

قال التقرير: أن الاقتصاد العالم يمتلك فائضاً في السيولة عقب الإجراءات التي تم القيام بها بهدف تحفيز النمو، وستجد هذه السيولة بطريقة أوباخرى سبيلها نحو منتجات وخدمات التمويل الإسلامي، ومن المتوقع أن تحصد الصكوك والصناديق الإسلامية غالبية المكاسب من هذا الوضع. ويمكننا القول بإيجاز أن البلدان التي أحرزت تقدما كبيرا في تطوير قطاع التمويل الإسلامي سوف تتمتع بالنصيب الأوفر من الاستفادة من حركة السيولة العالمية بفضل بعد النظر والمبادرة فيما يتعلق باللحاق بركب حقل التمويل الإسلامي في وقت مبكر.

وشهد نمو الأصول المالية الإسلامية ارتفاعا هائلاً بعد أن حافظ على تسجيله لمعدل نمو يتكون من رقمين «خانة العشرات» على مدى السنوات القليلة الماضية. وفي حالة محافظة النمو على هذه المعدلات المرتفعة، فمن المتوقع أن تصل الأصول المالية الإسلامية إلى 1.9 تريليون دولار في 2013 و 6.5 تريليون دولار في عام 2020.

مقارنة مع نفس الفترة من العام 2012

«كويت إنرجي» الإيرادات 64 مليون دولار

■ الإنتاج اليومي: 21.568 برميل من النفط المكافئ بزيادة نسبتها 24.2 في المئة مقارنة بنفس الفترة من 2012

أعلنت أمس شركة «كويت إنرجي» عن نتائجها المالية والتشغيلية للربع الأول من العام، حيث ارتفعت إيرادات الشركة غير المدققة بنسبة 8.6 في المئة مقارنة بالربع الأول من العام الماضي لتبلغ 64 مليون دولار أمريكي، وارتفع أيضا متوسط إنتاج الشركة بنسبة 24.2 في المئة مقارنة بالربع الأول من العام الماضي ليبلغ 21.568 برميل من النفط المكافئ في اليوم.

مقارنة مؤشرات الربع الأول من 2013 بالفترة ذاتها من العام الماضي:

– ارتفعت الإيرادات بنسبة 8.6 في المئة على أساس سنوي إلى 64 مليون دولار أمريكي

– ارتفع متوسط الإنتاج اليومي بنسبة 24.2 في المئة على أساس سنوي إلى 21.568 برميل من النفط المكافئ

مقارنة مؤشرات الربع الأول من 2013 بالربع الأخير من العام الماضي:

– ارتفعت الإيرادات بنسبة 11.6 في المئة على أساس ربع سنوي إلى 64 مليون دولار أمريكي

– ارتفع متوسط الإنتاج اليومي بنسبة 7.5 في المئة على أساس ربع سنوي إلى 21.568 برميل من النفط المكافئ

أبرز الإنجازات التي حققتها الشركة في الربع الأول من 2013:

– ارتفع حجم الإنتاج للشركة بفضل الاستحواذ على نسبة 15 في المئة في «الرقعة الخامسة» في اليمن، والتي أضافت إلى إنتاج الشركة ما يقارب 5.700 برميل من النفط المكافئ في اليوم

– استكملت الشركة استحواذها على شركة «جنة هانت أويل» «اليمن» المشغلة «للرقعة الخامسة» والتي تمتلك فيها حصة تشغيلية تبلغ 15 في المئة

– وقعت الشركة في نهاية يناير 2013 على عقد استكشاف وتطوير «الرقعة التاسعة» الواقعة في البصرة في العراق، حيث يبدأ العقد في 3 فبراير 2013 – تواصل الشركة مفاوضاتها مع الحكومة الأفغانية على عقدي استكشاف ومشاركة إنتاج امتيازي «الرقعة الأولى» «صندوكلي» و«الرقعة الرابعة» «مزار شريف» بعد أن تم اختيار العرضين الذين قدمهما التحالف الذي ضم «كويت إنرجي» في جولة مناقصات أفغانستان الثانية

– وقعت «كويت إنرجي» على عقد قصير المدى لمدة ثلاثة أشهر مع بنك الكويت الدولي للحصول على تسهيلات تمويلية بقيمة 25 مليون دولار أمريكي، والتي سيتم استخدامها لتمويل جزء من الاستحواذ على شركة «جنة هانت أويل» في اليمن.

الاحتياطيات المدققة لعام 2012:

تم التدقيق على احتياطيات الشركة بنهاية عام 2012 والتي أظهرت التالي:

بلغت الاحتياطيات المؤكدة والمحتملة 221.6 مليون برميل من النفط المكافئ

بلغت الموارد غير المؤكدة المحسوبة المخاطر التي تم تسجيلها من الحصص التشغيلية 48.4 مليون برميل من النفط المكافئ

بلغ أفضل تقييم للموارد المحتملة المحسوبة المخاطر من الحصص التشغيلية 679.6 مليون برميل من النفط المكافئ

وقالت الرئيس التنفيذي لشركة «كويت إنرجي»، سارة أكبر: «لقد حققت كويت إنرجي ارتفاعا جديدا في حجم إنتاجها وإيراداتها في الربع الأول من العام. فقد تمكنت الشركة من إستكمال استحواذها الجديد في اليمن، وقامت بالتوقيع النهائي على عقد استكشاف جديد في العراق، ونجحت في زيادة متوسط إنتاجها اليومي إلى ما يفوق مستوى العشرين ألف برميل من النفط المكافئ في اليوم. ومع هذه النجاحات الهامة، نحن على ثقة من أن هذا العام سيكون عاماً شيقا لشركة كويت إنرجي.»

سارة أكبر

توسّع الشركة:

استكملت «كويت إنرجي» خلال الربع الأول من العام، عملية الاستحواذ على شركة «جنة هانت أويل» التي تشغل «الرقعة الخامسة» المنتجة للنفط في اليمن وتمتلك فيها أيضاً حصة تشغيلية تبلغ 15 في المئة . وتقع «الرقعة الخامسة» في حوض مأرب–شبوه حيث تضم أربع قطع منتجة للنفط، ويبلغ إجمالي الإنتاج اليومي فيها 38.000 برميل من النفط، وتبلغ حصة «كويت إنرجي» التشغيلية منها ما يقارب 5.700 برميل من النفط يومياً.

كما قام التحالف الذي تقوده «كويت إنرجي» بتوقيع العقد النهائي لاستكشاف وتطوير منطقة «الرقعة التاسعة» الواقعة في محافظة البصرة في العراق، بحيث يبدأ العقد فعلياً في 3 فبراير 2013، ويمتد على مدى عشرين عاماً لغاية عام 2032. وضم التحالف الذي تقوده «كويت إنرجي» أيضاً الشركة المستقلة «دراجون أويل» المتخصصة في عمليات الاستكشاف والتطوير وإنتاج النفط والغاز. وستكون «كويت إنرجي» المشغل الرئيسي للرقعة بحصة تشغيلية تبلغ 70 في المئة ، فيما تمتلك شركة «دراجون أويل» الحصة التشغيلية المتبقية البالغة 30 في المئة . وقد قام التحالف بتقديم الخطة الاستكشافية الخاصة بالرقعة إلى اللجنة الإدارية المشتركة بتاريخ 31 مارس 2013.

«التجارية العقارية» تبدأ التأجير بمجمع جمان السكني

صرّحت عبير البحر مديرة إدارة العلاقات العامة والاتصال في الشركة التجارية العقارية بأنه قد تم البدء بالتأجير في مجمع الجمان السكني الذي يعد أحد إبداعات الشركة التجارية العقارية المعمارية حيث يقع على مساحة أرض 7.950 متر مربع في منطقة المهبولة مقابل طريق الفحيحيل السريع. يتكون المشروع من برجين سكنيين بالإضافة إلى مواقف سيارات ومحلات تجارية لخدمة المستأجرين.

يضم المشروع وحدات سكنية بمساحات مختلفة منها شقق مكونة من ثلاث غرف نوم وغرفتين نوم وغرفة نوم واحدة بالإضافة إلى فلل منفصلة «Town House» مكونة من 3 أدوار وكذلك شقق مكونة من طابقين «Pent House». يحيط ويتداخل مع المشروع مساحات خضراء مزودة بكافة وسائل الترفيه والراحة العصرية كالعاب متطورة للأطفال وممرات مائية لتكون بيئة داخلية بخلافة البيئة المحيطة حول المشروع.

شعار التجارية العقارية

عمومية «أسمنت» تقر توزيع 15 في المئة أرباحاً نقدية لعام 2012

انعقدت امس الأربعاء الموافق 1 مايو 2013 الجمعية العمومية العادية لشركة أسمنت الكويت «أسمنت» وأقرت توزيع أرباح نقدية بواقع 15 في المئة عن العام الماضي، وذلك للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية، وعليه سيتم تداول سهم الشركة بدون أرباح نقدية اعتباراً من يوم غد الخميس الموافق 2 مايو 2013.

كما قامت العمومية خلال الاجتماع بانتخاب اعضاء مجلس إدارة جُدد للشركة للثلاث سنوات القادمة، وذلك على النحو التالي:

راشد عبدالعزيز عبدالمحسن الراشد، سليمان خالد صالح الغنيم، عبدالله محمد عبدالله السعد، خالد عبدالله محمد الربيعة ممثلا عن شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة، د.محمود احمد الكندري ممثلا عن الهيئة العامة للاستثمار، جاسم محمد امجلي الهندي ممثلا عن الهيئة العامة للاستثمار، جمال يوسف البابطين ممثلا عن الهيئة العامة للاستثمار، يوسف بدر أحمد الخرافي.